فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 4 اكتوبر 2018

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير المالية على معنى الفصل 145 من النظام الداخلي بخصوص الوضعية المالية للبنك الوطني الفلاحي ومديونية القطاع الفلاحي تجاهه

سيدي،
في اطار الاطلاع على الوضعية المالية للبنك الوطني الفلاحي، ارجو منكم مدي بالمعطيات التالية :
1/ الديون المتخلدة بذمة الفلاحين ونسبة مديونية القطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى،
2/ الديون المتخلدة بذمة القطاعات الاخرى ونسبة مديونية كل قطاع مقارنة بالقطاعات الاخرى،
3/ الديون المصنفة وقيمة كل صنف منها،
4/ نسخة من تقرير التدقيق الاستثنائي الذي تم اجراؤه في اطار التدقيق في الوضعية المالية للبنوك العمومية.

في انتظار ردكم، تقبلوا، سيدي، فائق عبارات التقدير والاحترام.

فيصل التبيني

الجمهورية التونسيـــة
وزارة الماليـــة
الإدارة العامة للمساهمات
2018-10-29/ب.ا/02

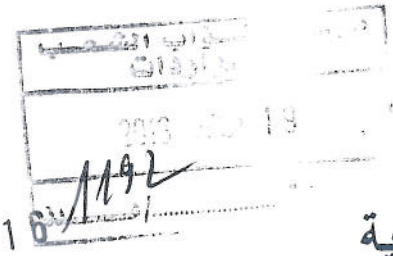

8716

من وزير المالية
إلى
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

16 نوفمبر 2018

الموضوع: حول الوضعية المالية للبنك الوطني الفلاحي ومديونية القطاع الفلاحي تجاهه.

المرجـــع: مكتوبكم عدد 981 المؤرخ في 12 أكتوبر 2018

-**-

تبعا لمكتوبكم المشار اليه بالمرجع أعلاه، طلب السيد فيصل التبيني، عضو مجلس نواب الشّعب، مدّه بمعطيات حول الوضعية المالية للبنك الوطني الفلاحي ومديونية القطاع الفلاحي تجاهه. والجواب، أتشرف بموافاتكم بالمعطيات التالية:

1. **المديونية في القطاع الفلاحي في 30 سبتمبر 2018 (تتضمن الإجابة عن السؤال 1و2):**

- الافراد المهنيين:

الوحدة: 1000د

القطاعات	الديون غير المستخلصة	ديون في النزاعات	الجملة	النسبة
الفلاحة	237 204	176 668	413 872	22.7%
الصناعة	223 055	308 359	531 414	29.1%
البعث العقاري	86 078	41 115	127 193	7.0%
السياحة	71 832	93 905	165 736	9.1%
التجارة	79 668	135 062	214 730	11.8%
الخدمات	133 875	72 065	205 940	11.3%
قطاعات أخرى	120 794	6 364	127 158	7.0%
المجموع	**952 505**	**833 538**	**1 786 043**	**97.9%**

الافراد غير مهنيين	**11 364**	**26 545**	**37 909**	**2.1%**

المجموع العام	**963 870**	**860 083**	**1 823 953**	**100%**

2. الديون المصنّفة وقيمة كل صنف منها:

الوحدة: 1000د

الصنف	المبلغ
صنف 2	174 360
صنف 3	184 872
صنف 4	854 326
صنف 5	831 207
المجموع	**2 044 765**

3. بخصوص مذكم بنسخة من تقرير التدقيق، يشرّفني إفادتكم بأنّ وزارة المالية كانت قد قامت بموافاة مجلس نواب الشعب في إطار تطبيق أحكام الفصل الثاني من القانون عدد 31 لسنة 2015 بتقارير حول تطوّر وضعيّة البنك الوطني الفلاحي المشمول ببرنامج إعادة هيكلة البنوك العمومية وذلك انطلاقا من نتائج التدقيق الذي خضع له.

والسّـــلام

وزير المالية

محمد رضا شلغوم